قراءة شاملة لمقررات المجلس الوطني السياسية

المجلس الوطني الفلسطيني بين الواقع والطموح

قرارات المجلس الوطني اسقطت مراهنات القوى الامبريالية والرجعية وحافظت على الوحدة الوطنية

القرارات الختامية الصادرة على الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني ، لا تزال تثير ردود فعل في مختلف الأوساط الفلسطينية والعربية والدولية . وتتراوح ردود الفعل ما بين الارتياح والترحيب ، والتحفظ والاستياء . ولاشك أن الارتياح والترحيب الذي عم غالبية أوساط شعبنا ، إنما يعود إلى الادراك الفطري والعميق ، لأهمية وضرورة الوحدة الوطنية الفلسطينية ، خصوصاً بعد خروج المقاومة من بيروت ، وتزايد الرهانات حول الانقسام الفلسطيني ، وتمزق منظمة التحرير الفلسطينية ، لا سيما وأن الساحة الفلسطينية شهدت خلال المرحلة التي أعقبت حرب لبنان ، بروز اتجاهات سياسية يمينية سائرة نحو التكيف مع شروط الحل الأمريكي ، لعبت دوراً رئيسياً في إضعاف الوحدة الوطنية الفلسطينية ، وفي اثارة المخاوف الحقيقية ، والقلق العميق في أوساط شعبنا الفلسطيني وقواه الديمقراطية والتقدمية كما شهدت الساحة الفلسطينية ، رداً على سياسات وممارسات اليمين الفلسطيني ، بروز اتجاهات سياسية ، وردود فعل سياسية ، هددت الوحدة الوطنية . أما التحفظ والاستياء الذي قوبلت به القرارات من جانب القوى الامبريالية والرجعية العربية ، فإنما يعود إلى عدم استجابة هذه القرارات لما كانت تريده هذه الدوائر ، وإلى تمكن الثورة من الحفاظ على وحدتها في إطار منظمة التحرير الفلسطينية ، خلافاً لتقديرات البعض ، ورهانات القوى الرجعية ، فقد خرج المجلس الوطني الفلسطيني بقرارات مثلت الحد الأدنى الممكن في هذه الفترة ، وشكلت الأرضية السياسية التي تستند إليها الوحدة الوطنية الفلسطينية .

لقد راهن الأعداء وانتظروا بشغف بالغ ، انشطار منظمة التحرير الفلسطينية ، وظنوا ، استناداً إلى الخلافات السياسية القائمة بين فصائل الثورة الفلسطينية قبل انعقاد المجلس ، أن هذه الخلافات هي من النوع الذي يصعب ايجاد حلول لها ، وان امكانيات الاتفاق ، باتت امكانيات

مهما تباينت الاراء والتفسيرات لمضمون البيان السياسي فإنه يشكل الحد الادنى الممكن

الخط الوطني الديمقراطي سيبقى قادراً على حفر مجراه وتصحيح أي خروج عن الطريق الكفاحي لشعبنا

معدومة ، لكن اعمال المجلس الوطني والروح الايجابية التي اتصفت بها ، مواقف مختلف الاطراف الفلسطينية ، وتغليبها لعامل الوحدة على عوامل الانقسام ، اسقطت رهان القوى المعادية ، وأكدت عمق إصرار فصائل الثورة الفلسطينية على الحفاظ على الوحدة الوطنية ، في اطار منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا الفلسطيني .

وعلى العموم ، فاننا نقول ، أن الآراء والمواقف قد تختلف حول مضمون البيان الختامي للمجلس الوطني ، وقد تتعدد التفسيرات والاجتهادات في هذا الصدد . ولكن على الرغم من ذلك ، فان النقطة الجوهرية التي لا ينبغي ان تغيب عن الأذهان ، هي أن الثورة الفلسطينية استطاعت تجاوز «قطوع» المجلس الوطني في دورته السادسة عشرة ، واستطاعت ان تخرج منه ، وهي تحافظ على وحدتها الوطنية على قاعدة برنامج الحد الأدنى الممكن ، الأمر الذي يعتبر بحد ذاته انتصاراً لشعبنا ولمنظمة التحرير الفلسطينية ، في هذه المرحلة الدقيقة والخطيرة من نضال ثورتنا وشعبنا .

صحيح أن البيان الختامي ، لم يكن ليمثل الحد الأقصى لطموحات جماهير شعبنا وأمانيه الوطنية ، وصحيح ان المجلس الوطني لم يتمكن من حسم كافة القضايا الخلافية العالقة داخل الساحة الفلسطينية ، لكن الصحيح أيضاً ، ان هذه المقررات ، كانت بمثابة الحد الأقصى الذي أمكن انتزاعه في هذه الفترة ، وهي بذلك تمثل الحد الأدنى للاجماع الفلسطيني ، وتعكس مستوى توازن القوى القائم داخل الساحتين الفلسطينية والعربية ، وهو توازن لم يصل بعد إلى مستوى الخلل الكبير جداً - فلسطينياً على الأقل - رغم كل التطورات التي شهدتها المنطقة العربية ، ورغم كل الانعكاسات السلبية لهذه التطورات على الساحة الفلسطينية .

والواقع أننا نقول ذلك ، وفي أذهاننا صورة ما كان مطلوباً من مجلسنا الوطني الفلسطيني ، أن يخرج به من قرارات ، ترضي تطلعات وطموحات القوى الرجعية العربية ، وتتجاوب مع ضغوطاتها المكثفة التي طالما مارستها على منظمة التحرير الفلسطينية ، خلال الفترة السابقة ، وخصوصاً بعد الخروج من بيروت .

ولكن أي قراءة للبيان السياسي الختامي ، الصادر عن الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني ، ستؤدي بصاحبها الى الخروج بنتيجة مؤداها ، أن محصلة البيان السياسي لا يستجيب للضغوطات والطموحات التي سعت اليها الدوائر الرجعية والامبريالية .

ان قرارات المجلس الوطني الفلسطيني ، جاءت لتغلق الطريق في وجه المشروع الأمريكي المعد للمنطقة ، ذلك المشروع الذي يتخذ الآن من مبادرة ريغان رأس جسر اساسي ، وتثبت مجدداً أن الخط الوطني الديمقراطي الفلسطيني ، لا يزال قادراً على الحفاظ على الثورة وصيانة مكتسباتها ، وكبح جماح أية انحرافات يمينية كانت أم يسارية .

لقد انتظرت الاوساط الفلسطينية والعربية والدولية النتائج التي ستنتهي اليها الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني ، وكانت الأنظار مركزة بشكل اساسي وخاص على الموقف الفلسطيني من مبادرة ريغان ، ومن نوافذه وبواباته الاردنية والمصرية .

ولا شك أن هذا الانتظار ، لم يكن وارداً ، لولا بعض المواقف والممارسات السياسية اليمينية التي تجاوزت البرنامج السياسي المرحلي وقرارات القيادة الفلسطينية .

لذلك فان أي قراءة موضوعية هادئة ، لقرارات المجلس الوطني ، بصدد القضايا الاساسية التي كانت محور جدل ونقاش ، ومثار خلافات بين فصائل الثورة الفلسطينية ، ستؤدي إلى الشعور بالارتياح إلى الحد الأدنى الذي أمكن التوصل اليه .

في ضوء ذلك كله ما هي طبيعة النتائج التي تم التوصل إليها في المحصلة النهائية للمناقشات التي دارت على امتداد اكثر من اسبوع في اجتماعات المجلس الوطني وعلى هامشه ؟!

أولاً : على صعيد مشروع ريغان اكد المجلس الوطني الفلسطيني على تعميق التلاحم بين الثورة الفلسطينية وقوى حركة التحرر الوطني العربية ، من أجل المجابهة الحازمة للمشاريع التصفوية وبشكل خاص اتفاقيات كامب ديفيد ومشروع ريغان .

وأكد المجلس كذلك ان هذا «المشروع» في نهجه ومضمونه لا يلبي الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني لانه يتنكر لحق العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ، ولمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني ، ويتناقض مع الشرعية الدولية ، ولذلك يعلن المجلس الوطني الفلسطيني رفض اعتباره اساساً صالحاً للحل العادل والدائم لقضية فلسطين والصراع العربي الصهيوني .

ومن الطبيعي القول ان رفض مشروع ريغان كما ورد في البيان ، يستتبع تلقائياً رفض الاضافات التي ادخلتها الادارة الامريكية على هذا المشروع والتي عبر عنها الرئيس الامريكي رونالد ريغان في الثاني والعشرين من شباط الماضي .

كونها تأتي في ذات السياق والنهج الذي طرح فيه «مشروع ريغان الأم» ، وترمي لتحقيق نفس الأهداف والغايات .

إن الترجمة العملية لقرار المجلس الوطني هذا ، تتطلب نزع كل أوهام التسوية الامريكية وتشديد النضال من أجل احكام غلق كل الأبواب والنوافذ في وجه السياسة الأمريكية .

ثانياً : وبخصوص مشروع السلام العربي الذي أقر في فاس فقد اعتبر المجلس الوطني قرارات قمة فاس الحد الأندى للتحرك السياسي للدول العربية الذي يجب أن يتكامل مع العمل العسكري بكل مستلزماته ، ومن أجل تعديل ميزان القوى لصالح النضال والحقوق الفلسطينية ، ويؤكد المجلس أن فهمه لهذه القرارات لا يتناقض مع الالتزام بالبرنامج السياسي وقرارات المجلس الوطني» .